نشرة صندوق النقد الدولي

حوار مع كبير الاقتصاديين

الاقتصاد العالمي في 2016

نشرة الصندوق الإلكترونية

4 يناير 2015

السيد موري أوبتسفلد، المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث بالصندوق: "سيشهد العام سيلاً من التحديات." (الصورة: صندوق النقد الدولي).

- الهدف الأساسي: وضع النمو العالمي على مسار قابل للاستمرار
- الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تواجه ظروفا أصعب
- التوترات الجغرافية السياسية تضخِّم التحديات الاقتصادية

في عام 2015، شهد الاقتصاد العالمي تعافيا في بعض الاقتصادات، بينما تعرضت اقتصادات أخرى – ولا سيما الصاعدة والنامية – لضغوط التراجع الحاد في أسعار السلع الأولية واشتداد الأوضاع المالية.

كذلك مر الصندوق ببعض التغييرات الكبيرة. فقد أقر الكونغرس الأمريكي إصلاح نظام الحصص المتفق عليه في عام 2010، وأُضيفَت العملة الصينية – اليوان – إلى سلة عملات الصندوق الرسمية.

وعلى صعيد الموارد البشرية، رحب الصندوق بانضمام كبير الاقتصاديين الجديد، السيد موري أوبتسفلد، الرئيس السابق لإدارة الاقتصاد بجامعة كاليفورنيا في بركلي. وقد جاء إلى الصندوق في سبتمبر الماضي قادما من مجلس المستشارين الاقتصاديين التابع لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ليشغل منصب المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث خلفاً للسيد أوليفييه بلانشار.

ومع قرب حلول العام الجديد، أجرت *نشرة الصندوق الإلكترونية* حوارا مع السيد أوبتسفلد لمناقشة تطورات العام الماضي والتطورات المتوقعة لعام 2016.

النشرة الإلكترونية: **ما هو تقييمك لحال الاقتصاد في عام 2015؟ ما الذي كان أفضل مما توقعت وما الذي كان سلبيا؟**

السيد أوبتسفلد: كانت هناك تطورات إيجابية وأخرى سلبية. فقد واصل الاقتصاد الأمريكي نموه القوي وتوفيره لفرص العمل، بينما تحسنت سرعة النشاط في أوروبا بوجه عام وظلت اليابان علامة استفهام. ولكن مع بعض الاستثناءات (مثل الهند)، استمر تباطؤ النشاط في البلدان الصاعدة والنامية تأثرا بهبوط أسعار السلع الأولية واشتداد الظروف المالية، وظل النمو العالمي المتزامن والقابل للاستمرار هدفا بعيد المنال.

وإلى جانب هذه الاتجاهات العامة جدا، هناك أجواء من التوتر السياسي أو الجغرافي–السياسي تتسبب في تضخم التحديات ذات الطابع الاقتصادي المحض في بعض البلدان. وسيكون مآل هذه التوترات في عام 2016 محددا رئيسيا للنتائج الاقتصادية الكلية على مستوى العالم. غير أن ما يشعرني بالطمأنينة هو أن نهاية 2015 طالعتنا بخبر سار للغاية حول

النظام النقدي الدولي؛ فقد وافق الكونغرس الأمريكي أخيرا على إصلاح نظام الحصص الذي تم الاتفاق عليه في عام 2010. وسيؤدي هذا التغيير، على عدة أبعاد أخرى، إلى تعزيز قدرة الصندوق على مواجهة التحديات أمام الاستقرار في المستقبل، أيا كان نوعها.

النشرة الإلكترونية: **ما هي القضايا الأخرى التي تستحق الانتباه في عام 2016؟**

السيد أوبتسفلد: ستظل الصين على قائمة الاهتمامات. فاقتصادها يتباطأ مع استمرار تحولها من الاستثمار والتصنيع إلى الاستهلاك والخدمات. ولكن التداعيات العالمية المترتبة على انخفاض النمو في الصين، من خلال تقلص الواردات وانخفاض الطلب على السلع الأولية، كانت أكبر بكثير مما توقعنا. ولا تزال التحديات كبيرة أمام إعادة الهيكلة نظرا لجوانب الضعف في الميزانيات العمومية لدى المؤسسات المملوكة للدولة، والأسواق المالية، ومرونة ورشاد توزيع الموارد بشكل عام. ومرة أخرى قد يؤدي النمو بمعدلات أقل من الأهداف الرسمية التي حددتها السلطات إلى حالة من الذعر في الأسواق المالية العالمية – ولكن، هنا أيضا، قد لا تؤدي السبل التقليدية في تحقيق أهداف النمو إلا إلى مد نطاق الاختلالات الاقتصادية، مما قد يجلب مشكلات في وقت لاحق.

أوبتسفلد: "رؤية الاقتصاد العالمي بعدسة يغلب عليها منظور الاقتصادات المتقدمة هي رؤية عتيقة في سبيلها إلى الزوال."

ما الذي يتعين الانتباه إليه أيضا؟ أزمة اللاجئين الفارين من العراق وسوريا تمثل تحديا جسيما أمام الطاقة الاستيعابية للاقتصادات الأوروبية وأسواق العمل، ولكنها تعتبر تحديا أكبر بالنسبة للنظم السياسية. وتجدر متابعة مشروع حفظ الأمن المشترك لحدود الاتحاد الأوروبي والتوترات ذات الصلة بشأن حرية حركة الأشخاص داخل أوروبا. ولكننا ينبغي ألا ننسى أن بلدانا مثل لبنان والأردن وتركيا تقف في طليعة البلدان المتأثرة بأزمة اللاجئين. وحتى بخلاف قضايا اللاجئين، تواجه أوروبا تحديات سياسية واقتصادية أخرى – من شبه جزيرة أيبيريا إلى اليونان إلى أوكرانيا.

ويمثل تغير المناخ والسعي الحثيث للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون أزمة تتحرك ببطء، ولكنها أزمة نغفلها على نحو يعرضنا للخطر. وقد كانت اتفاقية باريس للأطراف المشاركة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ (COP21) انتصارا للتعاون الدولي. وفي عام 2016، سنشهد ردود الأفعال من عواصم العالم وكيف يرون هذه الاتفاقية مبدئيا من حيث مدى تشجيعها للتعاون الدولي.

وأخيرا، هناك التجارة الدولية – التي تعرضت لنكسات في السنوات الأخيرة مع تباطؤ نمو التجارة العالمية بالنسبة لنمو إجمالي الناتج المحلي. فهل سيمرر الكونغرس الأمريكي "الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية عبر المحيط الهادئ" (TPP)؟ ربما تأتي الإجابة في ربيع هذا العام. وإذا تم ذلك، هل سيكون تمهيدا لصفقة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي؟ لقد أنهيت جولة مفاوضات الدوحة التجارية بالفعل في نيروبي في الشهر الماضي. فإذا كانت اتفاقات التجارة الشاملة متعددة الأطراف قد خرجت عن دائرة الاهتمام، هل يظل من الممكن مواصلة تحرير التجارة بشكل فعال على نطاق أضيق؟ إجابات هذه الأسئلة لها أهميتها بالنسبة لجميع البلدان الأعضاء في الصندوق.

***النشرة الإلكترونية*: هل سيكون 2016 هو عام الأسواق الصاعدة؟ وهل تمثل التدفقات الرأسمالية الخارجة من بلدان الأسواق الصاعدة مصدرا للقلق المتزايد؟**

السيد أوبتسفلد: سيشهد العام سيلا من التحديات، ولكن الأسواق الصاعدة ستكون في صدارة المشهد بالفعل. فالتدفقات الرأسمالية الداخلة انخفضت، وتم إنفاق بعض الاحتياطيات، كما اتسعت فروق العائد على السندات السيادية، وانخفضت أسعار العملات، ويمر النمو بحالة من التباطؤ الحاد في بعض البلدان. وقد ثبت حتى الآن أن انخفاض أسعار العملات يمثل هامشا وقائيا مفيدا للغاية في مواجهة مجموعة من الصدمات الاقتصادية. غير أن أي انخفاضات حادة أخرى في أسعار السلع الأولية، بما فيها الطاقة، من شأنها خلق مزيد من المشكلات للبلدان المصدرة، بما في ذلك إحداث انخفاضات أكثر حدة في أسعار العملات مما قد يكشف عن مواطن ضعف لا تزال خافية في الميزانيات العمومية أو يتسبب في إشعال التضخم.

ويغلب الإحباط على المزاج السائد في الأسواق المالية مع نهاية 2015، وهي معرضة لمزيد من التقلب، رغم استمرار المنهج التيسيري الذي يعتمده البنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان. وبالطبع، أطلق الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في شهر ديسمبر ما ينوي أن يجعله دورة من الارتفاعات التدريجية في أسعار الفائدة. ومن العوامل الحاسمة في هذا الصدد طريقة إدارة الاحتياطي الفيدرالي لارتفاعات أسعار الفائدة اللاحقة أثناء عام 2016 وكيفية إفصاحه عن المعلومات للأسواق – وهي مهمة يبدو أنها بدأت على المسار الصحيح في نهاية 2015. ولكن لا شك أن الأوضاع المالية العالمية تزداد ضيقا، والأسواق الصاعدة والنامية بالغة الحساسية تجاه آثارها، نظرا للمصاعب الأخرى في الوقت الراهن.

***النشرة الإلكترونية:* بناء على هذا، ما هي في رأيك أهم التحديات التحليلية أمام المهنة وأمام الصندوق على وجه التحديد؟**

السيد أوبتسفلد: الواقع إن الاقتصادات الصاعدة والنامية ينبغي أن تكون موضعا للتركيز البحثي بصورة أكثر كثافة. فأثناء ثمانينات القرن الماضي، ساهمت الاقتصادات الصاعدة والنامية بحوالي 36% من إجمالي الناتج المحلي العالمي (مقيسا بتعادل القوى الشرائية) وحوالي 43% من نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي (بأوزان تعادل القوى الشرائية). وبالنسبة للفترة 2010–2015، كانت الأرقام 56% و 79%، على الترتيب. وهكذا نجد أن رؤية الاقتصاد العالمي بعدسة يغلب عليها منظور الاقتصادات المتقدمة هي رؤية عتيقة في سبيلها إلى الزوال. وجدول الأعمال البحثي بشأن الاقتصادات الصاعدة والنامية يتألف من قضايا كلاسيكية تتصل بميزان المدفوعات – التدفقات الرأسمالية وإدارتها، والتدخل في أسواق الصرف، ومواطن الضعف في الميزانيات العمومية الخارجية، ومحدِّدات أرصدة الحسابات الجارية، وأنماط التجارة، وأحجام التجارة.

ولكن هناك الكثير من الأسئلة الأخرى. ما هي السياسات وأطر السياسات الأكثر دعما لزيادة الناتج الممكن ونموه؟ يبدو أن نمو إجمالي الناتج المحلي الممكن قد انخفض على مستوى العالم، كما أشارت الأعداد السابقة من تقرير *آفاق الاقتصاد العالمي*، ولكن أسباب ذلك غير مفهومة جيدا. وفي هذا السياق ستأتي مناقشة الإصلاحات الهيكلية في الاقتصادات الصاعدة ضمن عدد إبريل 2016 من تقرير *آفاق الاقتصاد العالمي*.

ومما يستحق الاهتمام أيضا الاتجاهات السائدة في مجال عدم المساواة. فرغم التقارب العالمي الكبير في الدخل القومي للفرد، فلم يترتب على ذلك بالضرورة زيادة في تكافؤ توزيع الدخل داخل البلدان. ولعدم المساواة انعكاسات على إنتاجية الاقتصاد الكلية (عن طريق النتائج الصحية، على سبيل المثال) وعلى الاستمرارية السياسية للسياسات المتوافقة مع السوق. فكيف يمكن أن نجعل النمو أكثر احتواء للجميع، وكيف يمكن أن يؤدي هذا بدوره إلى تشجيع ارتفاع النمو؟

وإلى جانب هذه الأسئلة الأطول أجلا بشأن النمو والتوزيع، هناك عدد كبير من قضايا الاستقرار الاقتصادي تستحق الاهتمام. فعلى سبيل المثال، بالنظر إلى كل الاقتصادات بشكل عام، نجد أن دمج القطاع المالي في أطر سياساتنا الكلية لا يزال أولوية بحثية ملحة.

النشرة الإلكترونية: **ما هو في رأيك دور الصندوق البحثي في إطار مجتمع السياسات الدولية الأوسع نطاقا؟**

السيد أوبتسفلد: يجمع الصندوق بين القدرة التحليلية على نطاق عالمي بحق والقدرة على معالجة قضايا السياسات الحيوية بدقة شديدة وعلى الفور. ومن شأن هذه القدرات أن تتيح لجهود الصندوق البحثية إمكانات تكاد تكون فريدة من نوعها لتوجيه الآراء العالمية من خلال تحقيق تأثير متزامن في الدوائر الأكاديمية ودوائر صنع السياسات وفي النقاش العام الدائر على نطاق أوسع. فالصندوق يشارك حاليا في جهود 188 بلدا عضوا – وهذا النطاق العالمي إلى جانب الخبرات المكتسبة على مدار 70 عاما في مجالات الرقابة متعددة الأطراف ومشاورات المادة الرابعة والمساعدة الفنية يتيح لنا رؤية متميزة، ولا يزال جانب كبير من جهودنا البحثية ينبع من هذا المنظور.

ولا يزال الصندوق يشغل مركز الصدارة في التقدم الفكري في الموضوعات المتعلقة بالسياسات بدءا من بعض تحليلاته المبكرة والمؤثرة حول آثار أسعار الصرف على التجارة، إلى جهوده في الآونة الأخيرة بشأن أسعار الفائدة الحقيقية العالمية، وسياسة المالية العامة، والتدفقات الرأسمالية، والإنفاق العام على البنية التحتية، ومُعجِّل الاستثمار. وفي وقت أقرب، اكتسبت آراؤنا مزيدا من المصداقية بفضل استعداد الصندوق لإعادة تقييم مبادئه وسياساته في ضوء التجارب والبحوث على حد سواء. فليس هناك من يمكنه إصابة الهدف بنسبة 100%. والأمانة الفكرية تقتضي الاعتراف بالخطأ من حين إلى آخر والتكيف مع معطيات الواقع الجديد، لكنها ستؤتي ثمارها من حيث أثرها بعيد المدى إذا ما أدرك الناس أنك تعمل بإخلاص للوصول إلى الحلول الصحيحة.

النشرة الإلكترونية: **هل يجري العمل بالقدر الكافي في الصندوق فيما يتعلق بالقضايا التقليدية (مثل النظام النقدي الدولي)؟ وهل ينبغي لنا التركيز على الموضوعات الجديدة (تغير المناخ، عدم المساواة) في إطار عملنا التحليلي؟**

السيد أوبتسفلد: كان النظام النقدي الدولي أبسط كثيرا في بداية العمل بنظام بريتون وودز، عندما كانت القضايا تقتصر على أسعار الصرف وتصحيح أوضاع ميزان المدفوعات. ولكن في عالم اليوم الذي تسود فيه الأسواق الرأسمالية المترابطة وإن كانت في ذات الوقت متباينة على المستوى الوطني، نجد أن القضايا أصبحت أشد تعقيدا. فالقضايا المتعلقة بصلة نظام سعر الصرف بالاستقرار المالي، على سبيل المثال، هي قضايا حيوية حاليا وستظل خاضعة لجهود بحثية مكثفة في الصندوق.

وفي جوانب أخرى أيضا، نجد أن نطاق عمل الصندوق قد اتسع مؤخرا نتيجة ازدياد تشابك الاقتصاد العالمي وترابطه. ولذلك من الطبيعي أيضا أن يتسع نطاق بحوث الصندوق وسياساته.

أما بالنسبة لما يعرف باسم الموضوعات "الجديدة"؛ فلا بد أن نكون واقعيين بالنسبة لمواردنا، وهي ليست بلا حدود. ولكن الصندوق يشعر بالقلق منذ فترة طويلة (وهو مصيب في ذلك) إزاء القضايا المؤثرة على الاقتصاد الكلي مثل مشاركة المرأة في القوة العاملة ومؤسسات سوق العمل، والتي قد تكون وثيقة الصلة أيضا ببعض تقييماتنا في إطار مشاورات المادة الرابعة. ومن

الأمثلة الأخرى، ما تضمنه عدد إبريل 2008 من تقرير *آفاق الاقتصاد العالمي* من متابعة لما ورد في "تقرير ستيرن" بشأن تغير المناخ، وتخصيص أحد فصوله لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون على المستوى العالمي وآثار تسعير الكربون على الاقتصاد الكلي، إلى جانب قيام إدارة شؤون المالية العامة في الصندوق بجهود مهمة مؤخرا في مجال دعم أسعار الطاقة وتسعير الكربون. وقد أكدت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق أهمية هذه الموضوعات خلال الفترة التي سبقت توقيع اتفاقية باريس في شهر ديسمبر.

وسوف يتمثل التحدي في الوقت الراهن في اختيار تلك الجوانب من الموضوعات الجديدة التي يحظى فيها خبراء الصندوق بميزة تحليلية نسبية والتي تكون انعكاساتها الاقتصادية الكلية هي الأكثر أهمية بين نسبة كبيرة من البلدان الأعضاء في الصندوق. ولكننا على وجه العموم، نرى أن هذه الموضوعات أهم كثيرا من أن تُهمل إذا ما أردنا بالفعل أن نتفهم حالة الاقتصاد العالمي ومساره المستقبلي، فهي موضوعات بالغة الأهمية في سبيل اتباع منهج أكثر تركيزا بحق على الأعضاء.

روابط ذات صلة

السيرة الذاتية للسيد موري أوبتسفلد*

بحوث الصندوق*

آفاق الاقتصاد العالمي: عدد أكتوبر 2015

* بالانجليزية